ظاهرة المشترك اللفظي في الفكر اللغوي العربي

عائشة بنت عبدالله جراح
جامعة الأميرة نورة- الرياض

isha.jarrah656@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/08/22 تاريخ القبول: 2018/04/17

الملخّـص

يهـدف هـذا البحـث إلى دراسـة ظاهـرة المشـترك اللغـوي في اللغـة العربيـة، واسـتقراء رأي اللغويـين العـرب القدمـاء والمحدثـين والبلاغيـين وعلـماء الأصـول، واسـتنباط الضوابـط التـي وضعوهـا لهـا، ومـن ثـم وصـف ملامـح هـذه الظاهـرة في الفكـر اللغـوي العـربي، وتوصلنـا في نهايتـه إلى العديـد مـن النتائـج مـن أهمهـا أن علـم الدلالـة أفـاد مـن البلاغـة وفتحـت لـه الدراسـات البلاغيـة آفاقًـا جديـدة، فتلتقـي البلاغـة مـع المشـترك فيـما يسـمى بالألـوان البلاغيـة ذات المغـزى الاسـتعمالي كالاسـتعارة، والتوريـة والجنـاس وغيرهـا، ومكتباتنـا اليـوم بحاجـة إلى مزيـد مـن الدراسـات التـي تُسـهم في توضيـح معنـى المعنـى، وفـكّ أسراره، وحـلَّ غموضـه.

الكلمات المفاتيح:

علاقات دلالية - مشترك لفظي - فكر لغوي عربي.

Le phénomène de la polysémie dans la pensée linguistique Arabe

Résumé

Le but de cette recherche est en premier lieu, d'étudier la polysémie en langue arabeen examinant les avis des philologues, des linguistes et des rhétoriciens arabes anciens et contemporains, et d'en déduire les principes institués par ces derniers pour appréhender ce phénomène, puis en second lieu,de décrire ses traits caractéristiques dans la pensée linguistique arabe.

Au terme de cette recherche, nous avons obtenus de nombreux résultats dont l'un des plus importants est le fait que la sémantique a bénéficié de la rhétorique et des horizons nouveaux ouverts par les études en rhétorique puisque cette dernière rejoint la polysémie dans ce qui est dénommépar nuances rhétoriques à significationusagère comme la métaphore, la périphrase, la paronomase… etc.

Un surcroit d'études contribuant à éclaircir la signification du sens et à élucider ses secrets ainsi qu'àclarifier les ambiguïtés qui l'entourent, marque de nos jours, un réel besoin pour nos bibliothèques.

Mots clés:

Liens sémantiques - polysémie - pensée linguistique arabe.

The phenomenon of polysemia in the thought of Arabic language

Abstract

The purpose of this research is to study the phenomenon of the common language in the Arabic language, and to extrapolate the opinion of the ancient Arab linguists, modernists, philosophers and asset scientists, and to devise the controls they developed for this phenomenon, and then describe the features of the common verbal phenomenon in Arabic linguistic thought. In the end, we have achieved many results, the most important of which is that the connotations have benefited from the rhetoric, And his rhetorical studies opened up new Horizons. The rhetoric meets the subscriber in the so-called rhetorical colours of use, such as metaphor, Pun, Janayas and others. And Our libraries today need more studies that contribute to clarifying the meaning of meaning, decoding its secrets and resolving its ambiguity.

Key words:

Semantic links - polysemy - thought of Arabic linguistic.

مقدمة:

يعتبر المشترك اللفظي خاصيّة بارزة من خصائص العربية وعاملاً هامًا من عوامل تنميتها، فهو يمثل العنصر الجوهري للثروة اللغوية والفكرية والحضارية، كما يعدُّ المشترك اللفظي أهم العلاقات الدلالية بين الكلمات التي كَثُر حوله الكلام والنقاش بين العلماء واللغويين والأدباء والباحثين قديمًا وحديثًا، فتباينت آراؤهم واختلفت ما بين مثبت لوقوعه في اللغة ومنكر لوجوده إلى يومنا هذا، كما تنوعت تقسيمات العلماء للمشترك اللفظي، فمنهم من توسع، ومنهم من حاول دمج بعضها في بعض، فقلت الأنواع عنده، واحتج كل منهم بعلل واستدلالات من أجل إثبات صحة مذهبه ودحض مذهب معارضه.

-مفهوم المشترك اللفظي:

أ- لغة:

يقول ابن فارس في مقاييس اللغة: "الشين والراء والكاف أصلان، أحدهما يَدُلُّ على مقارنة وخلاف انفراد، والآخر يَدُلُّ على امتداد واستقامة.

فالأول الشِّرْكَةُ، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما. ويقال: شَارَكْتُ فلاناً في الشيء، إذا صِرْتَ شَرِيكَه. وَأَشْرَكْتُ فلاناً، إذا جعلته شَرِيكًا لك. قال اللَّهُ جَلَّ ثنَاؤُهُ فِي قصة موسى: {وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي} [طه: 32]. ويقال في الدعاء: اللَّهُمَّ أَشْرِكْنَا فِي دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، أي اجعلنا لهم شُرَكَاءَ في ذلك، وَشَرِكْتُ الرجل في الأمر أَشْرَكُه.

وأما الأصل الآخر فَالشَّرَكُ: لَقَمُ الطريق، وهو شِرَاكُهُ أيضًا. وَشِرَاكُ النعل مُشَبَّهٌ بهذا. ومنه شَرَكُ الصائد، سمِّيَ بذلك لامتداده"[1].

وجاء في لسان العرب أن: "الشركة والشركة سواء: مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى: تشاركنا، وقد اشترك الرجلان، وتشاركا وشارك أحدهما الآخر. وشاركت فلانا: صرت شريكه، واشتركنا وتشاركنا في كذا، وشَرَكْتُهُ في البيع والميراث قال: ورأيْت فلاناً مشُتركاً، إذا كان يحُدِّث نفسه أنَّ رأيه مشتَرَكٌ ليس بواحد"[2].

ب- اصطلاحًا:

اختلف علماء اللغة في تعريف المشترك اللفظي ولكن نذكر منها قول سيبويه: "اعلم أن من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[3]، ونقل السيوطي تعريف أهل الأصول للمشترك اللفظي ولعله الأقرب بقوله: "وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة."[4] ويرى ذلك الزبيدي أيضًا وقد ذكر في مقدمة تاج العروس[5].

أما عند المحدثين فيقول صاحب دراسات في فقه اللغة: "المشترك هو ما اتحدت صورته واختلف معناه"[6].

تصور علماء اللغة القدماء

أولى علماء اللغة قديمًا ظاهرة المشترك اللفظي جلّ اهتمامهم وعنايتهم، ولم تكن إشكالية ظاهرة المشترك اللفظي وليدة اللحظة بل قامت بمعالجتها منذ وقت مبكر العديد من الدراسات اللغوية، وكان من أبرز الرواد في هذا المجال الأصمعي (ت215 هـ) وأبو عبيد القاسم- ابن سلام (ت 224 هـ) والمبرد (ت285 هـ)، غير أن كتاب "المنجد في اللغة" لكراع النمل (ت224 هـ) هو أشملها في موضوع المشترك اللفظي إذ يحتوي على ما يقرب من تسعمائة كلمة[7]، ويبدو فيه روح النظام، والتقسيم الدقيق، وسرد الكلمات ومعانيها، والاختلاف بينها في السياق، كما تباينت آراء علماء اللغة القدماء واختلفت حول وقوع المشترك اللفظي في اللغة وعدم وقوعه فيها، وحول حصره وتوسيعه وتفرقوا في ذلك إلى فريقين:

أ)- فريق يرى أن المشترك اللفظي واقع في اللغة

تناول الرعيل الأول من أهل اللغة ظاهرة المشترك اللفظي بالدراسة وأثبت وقوعها في اللغة: الخليل بن أحمد، وسيبويه، والأصمعي، وأبو عبيدة، وابن فارس، وابن جني، والثعالبي، والمبرد، وابن خالويه، وكراع النمل، وأبو علي الفارسي، وابن تيمية، والآمدي، والسيوطي ونسبه إلى الأكثرين، وسنقتصر على أهم ما ذُكِرَ في ذلك:

1. سيبويه (ت 180 هـ):

يعد سيبويه هو أوّل من أشار إلى المشترك اللفظي بدون تقعيد أو تنظير للمصطلح مقسمًا الألفاظ في كتابه بقوله: "اِعلم أنّ من كلامهم اختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وِجْدان الضّالَّة. وأشباه هذا كثير"[8].

2. المبرد(ت285هـ):

أكد المبرد أن المشترك اللفظي واقع في اللغة ، وألّف فيه كتابا سماه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد)[9]، فمثل فيه قائلاً: "وأما اتِّفَاقُ اللفظين واختلافُ المعنيين فقولك: وَجدت شيئاً إذا أردت وِجْدان الضَّالة ووجَدْت على الرجل من المَوْجدَة ووجدْتُ زيداً كريماً أي علمت. وكذلك ضربتُ زيداً وضربتُ مَثلاً وضربتُ في الأرض إذا أبعدت وكذلك العين عينُ المال والعين التي يُبصر بها وعينُ الماء والعينُ من السحاب الذي يأتي من قِبَل القِبلة وعين الشيء إذا أردتَ حقيقته وعين الميزان".

3. أحمد بن فارس (ت 395 هـ):

أثبت ابن فارس وقوع ظاهرة المشترك اللفظي في اللغة، ووسّع قول سيبويه وخصص للمشترك اللفظي بابًا مستقلاً فقال هو: "اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء وعين المال وعين الرّكبة وعين الميزان..."[10]، ولم يقتصر ابن فارس على مناقشة الاشتراك في اللغة مناقشة نظرية مجردة تنتهي إلى نفيه أو إثباته، بل صنف رسالة سماها (فتيا فقيه العرب)[11]، تطرق فيها إلى مائة مسألة فقهية، على صورة ألغاز، يحاجي بها الفقهاء، ويصوغها من ألفاظ مشتركة، يحث الفقهاء فيها على اللغة، ويلقي عليهم مسائل يذكرها فيها، فتيا فقيه العرب، ليخجلهم بذلك، ويكون الخجل لهم داعية إلى حفظ اللغة، فيقول: "من قصر علمه عن اللغة، غولط فغلط"، ومن الأمثلة التي ساقها قوله: "هل في الربيع صلاة؟" فيجيب نعم،

إذا نَضُب ماؤه. والربيع هنا بمعنى النهر.

4. ابن جني (ت 392 هـ):

أما رأي ابن جني فينطلق من كون المشترك اللفظي مثبتًا للحروف، والأسماء، والأفعال على حد سواء بقوله: "من" و"لا" و"إن" ونحو ذلك، لم يقتصر بها على معنى واحد، حروف وقعت مشتركة، كما وقعت الأسماء مشتركة؛ نحو الصَّدى؛ فإنه ما يُعارض الصوت، وهو بدن الميت، وهو طائر يخرج فيما يدّعون من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره، وهو أيضًا الرجل الجيد الرعية للمال في قولهم: هو صدى مالٍ... مما اتفق لفظه واختلف معناه. وكما وقعت الأفعال مشتركة، نحو وجدت في الحزن، ووجدت في الغضب، ووجدت في الغنى، ووجدت في الضّالة، ووجدت بمعنى علمت، ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف"[12].

5. السيوطي (911 هـ):

يرى السيوطي أنه يمكن للغة الواحدة أن تنتج من اللفظ الواحد معنيين مختلفين في زمنٍ واحدٍ دون أن يحدث لها تطور عن طريق المجاز أو أن تجيء به من لغات أخرى ،فيقول: "وقد حدَّه أهل الأصول اللّفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللّغة"[13].

ب)- فريق منكر لوقوع المشترك اللفظي في اللغة:

من أبرز الذين أنكروا وجود ظاهرة المشترك اللفظي في اللغة:

1. ابن درستويه (ت 347 هـ):

تفرع رأيه في ظاهرة المشترك اللفظي إلى فرعين:

أ) الإنكار لوجود المشترك اللفظي، وعلل ذلك بقوله إنه: "لو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، لما كان ذلك إبانة، بل تعميه وتغطيه"، وهو هنا يفسر ظاهرة المشترك اللفظي باختلاف اللهجات، وتوهم القارئ، أو السامع وعدم إدراكه للفروق الدلالية بين الألفاظ[14].

ب) يعود ويرى **جواز** وقوع المشترك فقال:"ولكن يجيء الشيء النادر من هذه

العلـل"[15].

ويبين رأيه الأستاذ عبد العال سالم مكرم في عدة نقاط، وهي[16]:

أ) ليـس مـن الحكمـة والصـواب أن يقـع المشـترك اللفظـي في كلام لأنـه يلبـس، وواضـع اللغـة وهـو اللـه عـز وجـل حكيـم عليـم، فقـد وضـع اللـه تعـالى اللغـة للإبانـة عـن المعـاني.

ب) لـو جـاز وضـع لفـظ واحـد للدلالـة عـلى المعنيـين المختلفـين لمـا كان ذلـك إبانـة، بـل تعميـم وتغطيـة.

ج) الذيـن جـوزوا وقـوع المشـترك اللفظـي متوهمـون مخطئـون، والمثـل عـلى ذلـك مجـيء فعَـل وأفعَـل لمعنيـين مختلفـين في نظـر المجوزيـن فمـن لا يعـرف العلـل، ويتعمق في دراسـة الكلـمات يحكـم هـذا الحكـم مـع أنهـما في الحقيقـة لمعنـى واحـد، وإذا وقـع في كلام العـرب أنهـما لمعنيـين مختلفـين، فإنمـا يرجـع ذلـك إلى لغتـين متباينتـين، أو لحـذف واختصـار وقـع في الـكلام.

د) يـضرب مثـلاً عـلى توهـم المجوزيـن بلـزوم الفعـل وتعديتـه وذلـك أن الفعـل لا يتعـدى فاعلـه إذا احتيـج إلى تعديتـه لم تجـز تعديتـه عـلى لفظـه الـذي هـو عليـه حتـى يتغـير إلى لفـظ آخـر بـأن يـزاد في أولـه الهمـزة، أو يوصـل بـه حـرف جـر ليسـتدل السّـامع عـلى اختـلاف المعنيـين.

هـ) يـرى ابـن درسـتويه أن بعـض هـذا البـاب، ربما كـثر اسـتعماله في كلام العـرب حتى يحاولـوا تخفيفـه، فيحذفـوا حـرف الجـر منـه، فيعـرف بطـول المـادة، وكـثرة الاسـتعمال، وثبـوت المفعـول وإعرابـه فيـه خاليـا عـن الجـار المحـذوف.

2. أبو هلال العسكري (ت 395 هـ):

ذهـب أبـو هـلال العسـكري إلى نفـس مذهـب ابـن درسـتويه في إنـكاره لظاهـرة المشـترك اللفظـي فقـال: "وقـال بعـض النحويـين: لا يجـوز أن يـدلّ اللفـظ الواحـد عـلى معنيـين مختلفـين حتـى تضـاف علامـة لـكلّ واحـد منهـما، فـإن لم يكـن فيـه لذلـك علامـة أشـكل وألبـس عـلى المخاطـب وليـس مـن الحكمـة وضـع الأدلـة المشـكلة إلاّ أن يدفـع إلى

ذلـك ضرورة أو علـة، ولا يجـيء في الـكلام غـير ذلـك إلاّ مـا شـذّ وقـلّ"[17].

أنواع المشترك اللفظي:

قسم اللغويون القدماء أنواع المشترك اللفظي إلى مايلي[18]:

1. الاشتراك المطلق.
2. الأضداد.
3. الاشتراك بين الحقيقة والمجاز.

وتتداخل ظاهرة المشترك اللفظي على وجه التوسع في أنواعها مع الآتي:

- الوجوه والنظائر.
- معاني الحروف.

تصور علماء اللغة المحدثين.

أمـا المحدثـون فـيرون أن المشـترك اللفظـي ظاهـرة طبيعيـة وموجـودة في كل اللغـات وإنمـا اختلفـت آراؤهـم وتنوعـت حولـه ضيقًـا واتسـاعًا، وقـد انقسـموا حسـب رأي صابر الحباشـة[19] في معالجتهـم للمشـترك اللفظـي إلى عـدة أقسـام:

أ)- الباحثون ذوو المنزع التراثي الصرف في مقاربة المشترك، ومنهم:

1. عودة خليل أبو عودة:

درس عـودة خليـل المشـترك اللفظـي بوصفـه نتيجـة ناجمـة عـن التطـور الـدلالي[20]، وحلـل المشـترك اللفظـي تحليـلًا تراثيًـا، واتبـع طريقـة السـيوطي مـن جهـة ، وطريقـة إبراهيـم أنيـس مـن جهـة أخـرى في معالجـة المسـألة، دون الرغبـة في الخـروج عـن دائـرة المعالجـة المعتـادة لظاهـرة المشـترك اللفظـي.

2. كاصد ياسر الزبيدي:

اتبـع منهـج علـماء اللغـة القدمـاء في تعريفـه للاشـترك، فقـال: "أن تكـون اللفظـة محتملـة لمعنيـين أو أكـثر"[21]، وأكـد عـلى أن ظاهـرة المشـترك واقعـة في اللغـة.

ب)-الباحثون ذوو المنزع التراثي" المعدّل" في مقاربة المشترك، ومنهم:

1. محمد نور الدين المنجد:

درس محمد نور الدين المنجد في كتابه: "الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم، بين النظرية والتطبيق"[22] جهود السابقين مصنفًا إيّاهم بحسب اختصاصاتهم المعرفية: لغويين وأصوليين ومناطقة وعلماء في علوم القرآن.

2. أحمد محمد المعتوق:

كتب أحمد المعتوق مقالًا حثّ فيه على وضع معاجم ميسرة للمشترك اللفظي خالية من الحشو والاستطرادات منهجها واحد، مراعية لتطور اللغة لأن: "المتعلم الحديث يهمه بالدرجة الأولى الاطلاع على ما بقي من تلك الاستعمالات حيًّا ساري المفعول مقبولاً في لغة الحاضر، وعلى ما تجدد وتطور واستحدث أو أُضيف منها، ليتمكن من الجمع بين كل ما تتطلبه أنشطة التعبير في الحياة المعاصرة من المشترك اللفظي"[23].

3. إبراهيم محمد الجرمي:

اقتصر إبراهيم في بحثه الذي اهتم فيه بالمشترك اللفظي على ذكر حد الاشتراك، وذكر الاختلاف بين العلماء حول ظاهرة المشترك اللفظي وأسباب حدوثه وقال: "ولا أملك بعد إيراد أسباب الاشتراك السابقة إلا أن أُقرّ بوجود المشترك اللفظي، ولكن من غير إفراط ولا تفريط، لأن عدم الاشتراك هو الأصل، والاشتراك خلاف الأصل"[24].

4. إدريس ميموني:

قدّم المشترك اللفظي في دراسة عنونها ب:" قضايا الدلالة في اللغة العربية بين الأصوليين واللغويين: المشترك اللفظي نموذجًا"[25] حاول من خلالها معرفة جذور الاختلاف بين العلماء والمذاهب ممن وجدوا أصلاً لآرائهم المختلفة والمتضاربة في اتساع اللغة مجازها واشتراكها[26].

ج)-الباحثون المطلعون على مباحث اللسانيات الحديثة في مقاربتهم للمشترك، وهم على النحو التالي:

أ)- الباحثون ذوو الاتجاه الوصفي

1. علي عبد الواحد وافي:

أخرج كل الألفاظ التي آلت إليه عن طريق المجاز، ورأى أن كثيرًا من أمثلة المشترك اللفظي: "يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من هذا الباب"[27].

2. إبراهيم أنيس:

وله في المشترك اللفظي رأيان مختلفان:

أ)- فمرة يوافق عبدالواحد وافي فيما يرى وينحو نحوه وينكر أن يكون المجاز من المشترك ويقول: "إذا اتضح أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد هذه من المشترك اللفظي في حقيقة أمره، وقد كان ابن درستويه محقًا حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي واعتبرها من المجاز"[28].

ب)- ومرة أخرى يرى أن المجاز من أهم أسباب حصوله ويقول إن: "المشترك اللفظي في صورته الصحيحة لا يُتصور إلى حين تنقطع الصلة بين الدلالتين، كالخال حين يُعبر عن الشامة في الوجه وعن أخ الأم مثلاً"[29].

3. أحمد مختار عمر:

يرد أحمد مختار على ما ذكره إبراهيم أنيس فيقول[30]:

أ) إنه رغم تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابه (دلالة الألفاظ)، وقصره المشترك الحقيقي على كلمات لا تتجاوز أصابع اليد، والمشترك بمعناه الواسع على كلمات لا تتجاوز العشرات، نجده في كتابه (في اللهجات العربية) يصرح أن المعاجم العربية قد امتلأت، وأن ما نشأ عن التطور الصوتي يبلغ المئات.

ب) أنه لم يستقر على وضع واحد بالنسبة لكلمات المشترك التي نشأت عن تطور صوتي فمرة اعتبرها من المشترك ومرة عدّ من الإسراف والمغالاة مجاراة

المعاجم العربية في اعتبارها من المشترك وذكر أن الأقرب إلى الصواب إنما من قبيل التطور الصوتي.

ج) ادعى أن القدماء، لم يشيروا إلى التطور الصوتي كعامل من عوامل نشوء المشترك وحدوثه.

د) مزج بين المنهجين الوصفي والتاريخي في علاج هذه الظاهرة، وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما".

كما يأخذ أحمد مختار عمر[31] على دراسات علماء اللغة القدماء التي تناولت ظاهرة المشترك اللفظي" أنها تهتم بسرد الكلمات وذكر معانيها، كما كانت تختلف فيما بينها في عدد الكلمات أو عدد الدلالات التي تنسبها إلى الكلمة الواحدة، ولكنها لم تهتم بتفسير الظاهرة أو معالجتها بصورة دقيقة، وكان الخلاف بينهم حول وجود الظاهرة في اللغة العربية أو عدم وجودها، كما سيطر التفكير العقلي المنطقي أحيانًا على التفسيرات القليلة لهذه الظاهرة فقال بعضهم: بأن الألفاظ المتناهية والمعاني غير متناهية، فإذا وزع كل منهما على الآخر لزم الاشتراك".

4. تمام حسان:

لم يولِ تمام حسان المشترك الدلالي اهتمامًا نظريًّا محددًا، ولكنه حصر مواطن اللبس في السياق في[32]:

- تعدد المعنى الوظيفيّ.
- تعدد احتمالات العلاقة السِّياقية.
- تعدد احتمالات المعنى المعجمي.
- تعدد احتمالات المعنى عند الحذف.
- تعدد احتمالات دلالة التركيب.

5.صبحي الصالح:

يعد من أشد المناصرين لوقوع ظاهرة المشترك اللفظي في اللغة فأخذ يلتمس روابط مشتركة بين المعاني المتعددة للفظ الواحد، وتكلف في ذلك كثيرًا وقال:

"ولقد يكون في التماس هذه الروابط المشتركة بعض التكلف ولكنه يظل خيرا ألف مرة من التسرع في رمي القدماء بقلة التثبت، فما أمثالنا بأهل لكيل الاتهامات جزافا لأمثالهم"[33]

ب)-الباحثون ذوو الاتجاه السياقي

1. محمد محمد الداود:

صنف العلاقات الدلالية داخل المجال إلى:

- **الترادف:** ويقصد به عند القدماء بأنه:" الألفاظ الدالة على شيء واحد، باعتبار واحد" ، ومثاله: الخليقة، السجية، الطبيعة، الغريزة، السليقة...الخ، وهو عند المحدثين عبارة عن:" ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق"[34].

- **التضاد:** يطلق التضاد عند القدماء على المعنى وضده كالأبيض وضده الأسود، وهو بالمعنى الحديث الواقع بين ألفاظ المجال الدلالي مثل: مذكر، مؤنث: يشتركان في الجنس ويختلفان في النوع.

- **الاشتمال "التعميم"** نحو: العلاقة بين ألفاظ المجال الدلالي واللفظة العامة التي تجمع المجال كله لعموم معناها، فمثلاً هناك علاقة تضمن بين دعا-قال، حيث إن الدعاء يتضمن معنى القول:

قال: اللفظ الأعم.

دعا: اللفظ الفرعي.

- **علاقة التخصيص** نحو علاقة اليد بالجسم، وهذه العلاقة نسبية، فاليد جزء من الجسم، والجسم كلّ بالنسبة لليد، بينما الأصبع جزء من اليد، واليد كل بالنسبة للأصبع.

- **التباين:** "وهو عدم التضمن من طرفين"[35]، ومثال ذلك ألفاظ القرابة، نحو "أب، أخ، عم، خال...الخ"، فمعاني الألفاظ لا يتضمن أي منها لفظًا آخر، وعلى هذا فالعلاقة بين هذه الألفاظ علاقة تباين.

ولم يدخل محمد محمد الداود المشترك اللفظي ضمن هذه العلاقات[36].

2.مصطفى إبراهيم عبدالله:

أجمل المشترك اللفظي في سبعة ضروب وهي:

- المفردات التي تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى اختلافًا عامًّا غير ضدّي.

- المفردات التي تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى اختلافًا عامًّا ضدّيًّا، وعرفت بالأضداد.

- المفردات التي تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى وتتحد في الأصل الاشتقاقي أو تنتمي إلى قسم واحد من أقسام الكلمة.

- المفردات التي تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى وتختلف في الأصل الاشتقاقي وفي الانتماء إلى أقسام الكلمة.

- المفردات التي تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى مع وجود علاقة مجازية واضحة بين تلك المعاني المختلفة.

- المفردات التي تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى ولا توجد علاقة مجازية واضحة بين معانيها المختلفة، بل يبدو كل معنى مستقلًّا عن الآخر.

- المفردات التي تتفق في اللفظ وتختلف في المعنى وتختلف في انتمائها اللغوي، فتكون من لغتين مختلفتين أو من أصل لغوي مختلف[37].

3. منقور عبد الجليل

فيرى أن "تعدد المفاهيم التي يدل عليها اللفظ يعني أن اللفظ له معنى مركزي هو "النواة"، ومعانٍ هامشية ثانوية اكتسبها بفعل دورانه المتجدد في أنساق كلامية مختلفة، حتى أضحى المعنى المركزي يدور في فلك المعاني الثانوية التي لا تفاضل بينها وأصبح طريق رفع اللبس في الدلالة يمر عبر السياق أو الخطاب أو معاينة المقام الذي يتمثل في المعطيات الخارجية والنفسية"، ويتضح في ذلك خاصة عند استعمال المشترك اللفظي وتبعًا لذلك، فإن دلالة الكلمة تتعدد بتعدد السياقات وتنوعها؛ أي تبعًا لتوزّعها اللُّغوي[38].

4. أحمد نعيم الكراعين

لاحظ أحمد بن نعيم الفوضى الإصلاحية في كتابات اللغويين المحدثين وهي فوضى ناتجة عن جعلهم (homonymy) من المشترك، ولعل ترجمته بالجناس التام هي الأصوب، كما وضع المشترك اللفظي مقابلًا للمصطلح الإنكليزي (polysemy) في كتابه[39]، إلا أنه حين وضعه مقابلاً لـ(monosemy) حسب رأي صابر حباشة ف: "ترجمته له ب"المشترك اللفظي"، ليست موفقة، في ما نظن، على اعتبار أنها تهمل كونه ضديدًا لـ(monosemy) كذلك، ثم إن الاشتقاق يدل على تعدد المعنى، ولا علاقة له بالألفاظ تمامًا. فكيف يكون "المشترك اللفظي" تعددًا في المعنى؟

أسباب حدوث المشترك اللفظي

وتتلخص أسباب حدوث المشترك اللفظي فيما يلي[40]:

1. أسباب داخلية:

أ)- تغير في النطق: قلب، إبدال.

ب)- تغير في المعنى: مقصود، وغير مقصود.

2. أسباب خارجية: وتتحقق حينما تستعمل الكلمة بدلالتين في بيئتين مختلفتين.

أنواع المشترك اللفظي

يتفرع المشترك اللفظي عند اللغويين المحدثين بشكل عام إلى ثلاثة فروع وهي[41]:

1- تعدد المعنى لكلمة ما نتيجة لاستعمالها في مواقف مختلفة.

2- دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى، نتيجة للتطور الدلالي المقصود وغير المقصود.

3- وجود كلمات تتحد في نطقها وتختلف في دلالتها.

تصور البلاغيين:

أفادت البلاغة من علم الدلالة الكثير وتأثر كل منهما بالآخر ، مما فتح لكل منهما آفاقًا جديدة في البحث العلمي، لذلك نجد أن الاشتراك ساعد بشكل كبير

على اتساع التعبير في اللغة بألوان بلاغية متنوعة ومختلفة، ومن ثم ينبغي علينا أن نميز الفروق بين المشترك وبعض الألوان البلاغية ذات الصلة الوثيقة به مثل: الجناس التام، والتورية، والمشاكلة والمجاز والاستعارة، وأيضًا ما عناه البلاغيون بالأغراض البلاغية والمعاني التي تخرج إليها في المعنى بعض الأدوات والحروف والأفعال[42].

أ) الفرق بين الاشتراك والمجاز

إذا نظرنا إلى الفرق بين الاشتراك والمجاز فإننا نلاحظ مايلي[43]:

- أن المجاز يعني استخدام اللفظ في غير ما وضع له أولا، لعلاقة من العلاقات بين المعنى الحقيقي ،والمعنى المجازي الجديد، أما المشترك اللفظي فهو دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين غير ضدين دلالة حقيقية على السواء ليس بينهما علاقة.

- لابد في المشترك من قرينتين أو أكثر بحسب معنييه أو معانيه ، بعكس المجاز الذي يكتفي بقرينة واحدة للتدليل على المراد.

- يكون المشترك مطردًا ، بينما المجاز لا يطرد.

- يمكن أن يتسع الكلام بالاشتقاق من المشترك بالمعنيين، بعكس المجاز الذي لا يشتق عنه.

- يستغني الاشتراك عن العلاقة ويكتفي فيه بالوضعية، بينما المجاز محتاج للوضعين والعلاقة.

- يستغني المشترك عن الظاهر لأن معنييه حقيقيان فليس هناك ظاهر وباطن، بعكس المجاز الذي لكي يكون مجازًا لابد أن يخالف الحقيقة أي الظاهر وإلا اعتبر الكلام فاسدًا.

- يبقى للمشترك إضافة إلى ذلك، التوصل إلى أنواع البديع كالتوجيه والإيهام وتكثر المعنى بحمله على الأمرين معًا، وهذا لا يوجد في المجاز.

- كما يعد المجاز أبلغ من الحقيقة وأوجز.

ب) الفرق بين الكناية والمشترك

تعرف الكناية بأنها لفظ يطلق ويراد لازم معناه الحقيقي مع قرينة غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، أي فلا مانع من إرادة اللازم مع الملزوم، وأن المعنى المجازي هو المقصود، وسنركز فيما يلي على أهم الفروق بينها وبين المشترك[44]:

- أن الكناية ضد التصريح، بينما المشترك لابد فيه من التصريح بدلالة ظاهر اللفظ على المراد، أما في الكناية فإنها عدول عن ظاهر اللفظ إلى ملزومه المراد مما يؤدي إلى زيادة التصور عند سماع الكناية للمدلول عليه المطوى ذكره.

- للكناية جانبان: حقيقي ومجازي، بينما المشترك فجانباه حقيقي وحقيقي، وليس ثمة ساتر للحقيقة هذه أو تلك في المشترك، بينما تكون الحقيقة في الكناية- وهي غير مقصودة لذاتها- ساترة للمعنى المجازي وهو المقصود من الكلام.

- لا تمنع القرينة في الكناية من اعتبار المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي، إذ إن الأول مطبة يتوصل بها السامع إلى معرفة الثاني، بعكس المشترك فالقرينة فيه لمعنى واحد فقط وليس تحته شيء، وليس هناك أيضًا لازم ولا ملزوم فيه.

- المشترك إذا أطلق من غير قرينة تخصصه صار مبهمًا أما إذا أضيفت القرينة صار مختصًّا بشيء بعينه، أما الكناية فإنك تتكلم بشيء وتريد غيره، ومن ثم فإن القرينة في الكناية غير ضرورية -إلا عند الأصوليين- لأنها تساعد في تخصيص أحد المعنيين وهو المعنى المجازي المطوى ذكره أي البعيد.

- ليس للمشترك أقسام مثل أقسام الكناية ومن ثم فإن التنويع بها في الكلام أبلغ وأوجز.

- المجاز لازم للكناية أما المشترك فإنه يخرج اللفظ من دائرة المشترك لأنه لا مجاز فيه.

ج) الفرق بين الجناس والمشترك

يقصد بالجناس ما اتفق فيه اللفظان المتجانسان، مع اختلاف المعنى، وسنركز

على الجناس التام للتشابه بينه وبين ألفاظ المشترك، وعلى أهم الفروق التي تميز كلاً منهما عن الآخر فيما يلي:

- أنه لابد في الجناس من لفظين يتحد مبناهما ويختلف معناهما، أما المشترك فقد يقتصر على اللفظ الواحد وتكون القرينة محددة للمقصود[45].

- يمكن أن يكون أحد طرفي الجناس حقيقيًّا والآخر مجازيًّا، أما المشترك فلابد أن يكونا حقيقين، وتبعًا لذلك فإن القرينة في الجناس تكون إحداهما قرينة للحقيقة، والأخرى قرينة للمجاز، بخلاف المشترك إذ لابد أن تكون القرينة قرينة الحقيقة سواء أكان اللفظ واحدًا أم متعددًا.

- يقع الجناس بين لفظين من نوع واحد، أو بين لفظين من نوعين مختلفين في الاسمية والفعلية والحرفية بعكس المشترك ليس فيه هذا التنوع وينتج عن هذا أن الجناس يكون في اللفظ المفرد، كما يكون في المركب، أما المشترك فلا تركيب بين ألفاظه ، بل هو لفظ واحد دل على أكثر من معنى دلالة مستوية والتفرقة بالقرينة، لأن كليهما مدعاة للبس فتزيل القرينة هذا اللبس.

د) الفرق بين التورية والمشترك

التورية هي أن يطلق لفظ له معنيان أحدهما قريب والآخر بعيد وهو المقصود من الكلام، بالرغم من أن القريب غير المقصود دلالة اللفظ عليه ظاهره، والبعيد دلالة اللفظ عليه، فيظن السامع أن المعنى القريب هو المراد إلا أن المتكلم قد جعل القرينة في كلامه لتدل على المعنى البعيد فهي تشير إليه ولا تظهره ، فلو لم يتيقن السامع ويفطن لسياق الكلام لما وصل إلى المراد. وبالتالي فسد الكلام بين يديه[46]، ويمكن أن نفرق بينها وبين المشترك اللفظي من حيث الحقيقة والمجاز، والقرب والبعد، والإفراد والتركيب، والتجريد والترشيح، وتساوي الدلالة.

و) الفرق بين الاستخدام والمشترك

يقصد بالاستخدام عند البلاغيين: هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضميره الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، وبالآخر المعنى الآخر[47]، ويمكن أن

نفـرق بينـه وبـين المشـترك بمـا يـلي:

- في الاسـتخدام مـن ناحيـة المعنـى نجـد أن المعنيـين قـد يكونـان مجازيـين، كـما قـد يكـون أحدهـما مجازيًّـا والآخـر حقيقيًّـا. بعكـس المشـترك فإننـا نجـد معنـى واحـدًا فقـط، مـما للفـظ مـن معـان، وهـذا المعنـى تحـدده القرينـة التـي هـي في الواقـع قرينـة الحقيقـة.

- تلعـب الضمائـر دورًا هامّـا في الاسـتخدام ولابـد أن يـراد بالاسـم الظاهـر غـير دلالـة الضميريـن وإلا كان أحدهـما خارجًـا عـن الاسـتخدام، بينـما تلعـب القرينـة دورًا مقابـلاً لذلـك في المشـترك.

- ويكـون الاسـتخدام باللفـظ كـما يكـون بالاسـتثناء، أو التمييـز أو اسـم الإشـارة وهوما يعـرف بشـبه الاسـتخدام لعـدول المتكلـم عـن اللفـظ إلى الاسـتثناء أو التمييـز أو الإشـارة، بينـما المشـترك لا يكـون إلا باللفـظ.

تصور علماء الأصول

قـدم علـماء الأصـول للغـة العربيـة خدمـة جليلـة، واهتمـوا بظاهـرة المشـترك اللفظي، وتجادلـوا حـول وجـود اللفـظ المشـترك، وانقسـموا في تصورهـم لوقوعـه في اللغـة إلى أربعـة أقسـام:

أ)- قسـم يـرى أنـه يقـع في اللغـة وجوبًـا: أي بحكـم المصلحـة العامـة أن يكـون بـين اللغـات ألفـاظٌ مشـتركة.

ب)- وقسم ثانٍ يرى أن وقوعه في اللغة مستحيل.

ج)- وقسم ثالث يرى أنه ممكن غير واقع.

د)- وقسـم رابـع وهـم الأكثريّـة يـرون أنـه ممكـن واقـع في اللغـة[48]، مسـتدلِّين بوقوعـه فعـلاً في اللغـة، وفي بعـض ألفـاظ الـشرع؛ كلفـظ: (القَـرء) في قولـه تعـالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَـاتُ يَتَرَبَّصْـنَ بِأَنْفُسِـهِنَّ ثَلَاثَـةَ قُـرُوءٍ﴾ [البقـرة: 228]؛ فاللفـظ يـتردَّد بـين الطُّهـر والحيـض، وكذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَاللَّيْـلِ إِذَا عَسْـعَسَ﴾ [التكويـر: 17]؛ فالفعـل (عَسْـعَسَ) يـتردد معنـاه بـين: أقبَـل وأدبَـر.

وعلى الرغم من تنوع آرائهم واختلافها حول المشترك اللفظي إلا أنهم وضعوا حدًا دقيقًا له وهو:" اللّفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللّغة"[49].

أسباب حدوث المشترك اللفظي

- اختلاف القبائل التي تتكلم العربية في وضع الألفاظ لمعانيها، فقبيلة تطلق هذا اللفظ على معنى وأخرى على غيره، وهكذا، يتعدد الوضع وينتقل الكل في الاستعمال إلى المتكلمين باللسان العربي فيكون للكلمة كل هذه المعاني التي تبادلها دون أن ينص علماء اللغة على تعدد الوضع أو الواضع[50].

- قد يرجع المعنيان إلى معنى أصلي تتفرع من المعنى، ثم تتفرع من المعنى الأصلي، عدة معانٍ مثل كلمة (فتن) فإنها تستعمل بمعنى وضع المعدن في النار، ثم صارت تستعمل في الوقوع في الضلال، فيكون للفظ الواحد عدة معانٍ متبادلة ولا يعمها الاستعمال[51].

- أن يكون اللفظ موضوعًا لمعنى في اللغة ثم يوضع في الاصطلاح بمعنى آخر كلفظ (الصلاة) وضع لغة للدعاء، ثم وضع في اصطلاح الشرع للعبادة المعروفة[52].

- قد يكون أساس استعمال اللفظ مجازًا لعلاقة بينهما، ثم يشتهر المجاز حتى يصير حقيقة عرفية فيصير اللفظ، له عدة معانٍ لا يجتمع اثنان في استعمال واحد[53].

- قد يكون اللفظ لمعنى ثم يستعمل في غيره مجازًا ثم يشتهر استعمال المجازي حتى ينسى أنه معنى مجازي للفظ فينقل إلينا أنه موضوع للمعنيين الحقيقي والمجازي.

- أن يكون اللفظ موضوعًا لمعنى مشترك بين المعنيين فيصبح إطلاق اللفظ على كليهما ثم يغفل الناس عن هذا المعنى المشترك الذي دعا إلى إطلاق اللفظ على كلا المعنيين فيظنون أن اللفظ من قبيل المشترك اللفظي، مثل كلمة عين فإنها تدل على الجارحة وهي العين المبصرة وتدل على الماء وتدل على الذات وتدل على الجاسوس وهي معان متغايرة، لا تجتمع في معنى جامع حتى شملها اللفظ

جميعًا؛ بل إنه يطلق على معنى واحد منها في الاستعمال الواحد على سبيل التبادل[54].

- قد يقع المشترك اللفظي عندهم:

أ) في الأفعال، نحو: (بان)، فمعناه: انفصل وظهَر وبعُد، و(قضى) بمعنى: حكَم وأمر وحتم.

ب) وفي الحروف مثل: الواو التي تأتي للعطف، والحال، والاستئناف، والقَسَم، والباء التي تأتي للتبعيضِ وللسببية وللتأكيد[55].

الخاتمة:

وبعد استجلاب آراء اللغويين والبلاغيين وعلماء الأصول ومواقفهم من ظاهرة المشترك اللفظي ودراستها خرجنا من هذه الدراسة بجملة من النتائج أهمها مايلي:

- أثبت علماء اللغة القدماء وجود ظاهرة المشترك اللفظي في اللغة والقرآن الكريم وأنه سبب من أسباب اختلاف العلماء من مفسرين وفقهاء وغيرهم.

- تناول الكثير من علماء اللغة القدماء ظاهرة المشترك اللفظي بالدراسة، فمنهم من ألف فيها تأليفًا مستقلاً، ومنهم من أفرد لها بابًا خاصًّا.

- تتداخل ظاهرة المشترك اللفظي مع ما عُرف في اصطلاح الدراسات القرآنية بالوجوه والنظائر.

- إن اختلاف معاني الحرف الواحد يعدُّ نوعًا من أنواع المشترك اللفظي على وجه التوسع.

- أغلب كلمات المشترك اللفظي يعود سببها إلى التغير الدلالي وهذا ما يراه اللغويون في اللغة عامة في معظم حالاته.

- يعد المشترك اللفظي ظاهرة طبيعية موجودة في اللغة العربية بل في كل اللغات.

- يرى علماءُ اللغة المحدثون وقوع المشترك اللفظي في اللغة وإنما خلافهم حوله ضيقًا واتساعًا.

- غالبيـة دراسـات علـماء اللغـة القدمـاء كـما لاحـظ أحمـد مختـار عمـر تناولـت المشـترك اللفظـي و: "لم تهتـم بتفسـير الظاهـرة أو معالجتهـا بصـورة دقيقـة، وكان الخلاف بينهـم حـول وجـود الظاهـرة في اللغـة العربيـة أو عـدم وجودهـا".

- خـدم علـماء الأصـول اللغـة العربيـة واعترافهـم بوقـوع ظاهـرة المشـترك اللفظـي في لغتنـا يعكـس لنـا مـدى اهتمامهـم بهـا.

- يرى علماء الأصول أن المشترك اللفظي قد يقع في الأفعال والحروف.

- تنوعـت تقسـيمات العلـماء للمشـترك اللفظـي، فمنهـم مـن توسـع، ومنهـم مـن حـاول دمـج بعضهـا في بعـض، فقلّـت عنـده الأنـواع.

- أفاد علم الدلالة من البلاغة وفتحت له الدراسات البلاغية آفاقًا جديدة.

- تلتقـي البلاغـة مـع المشـترك فيـما يسـمى بالألـوان البلاغيـة ذات المغـزى الاسـتعمالي كالمجـاز، والاسـتعارة، والكنايـة، والتوريـة والجنـاس.

- إن مـن أنكـر المشـترك أنكـره عـلى اعتبـار أنّ أحـد المعنيـين حقيقـيٌّ و الآخـر مجـازيٌّ، دون محاولـة معرفـة أصـل المعنـى المجـازي وكيف نشـأ؟

الإحـالات

1- ابـن فـارس، أحمـد، معجـم مقاييـس اللغـة. تـح. عبـد السـلام هـارون، مـصر، مكتبـة الخانجـي، ط 3، ج3 ،1402هـ مادة (شرك)، ص 265.

2- ابن منظور، لسان العرب. دار صادر، بيروت، ج10، ص450.

3- سيبويه، الكتاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3،ج1، 1408 هـ 1988-م، ص24.

4- السـيوطي، المزهـر في علـوم اللغـة وأنواعهـا. دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط1،ج1، 1418هـ 1998م، ص292.

5- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية، ج1، ص25.

6- الصالح، صبحي إبراهيم، دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين،ط1، ج1، 2007م ، ص302.

7- مختار أحمد خليل، من قضايا النحو واللغة. عالم الكتب، القاهرة،ط1، 1974. ص12.

8- سيبويه، الكتاب. ص 24.

9- المـبرد، مـا اتفـق لفظـه واختلـف معنـاه مـن القـرآن المجيـد. تـح أحمـد محمـد سـليمان أبـو رعـد، وزارة الأوقـاف والشـئون الإسـلامية، 1409هـ - 1989م.

10- أحمـد ابـن فـارس، الصاحبـي في فقـه اللغـة ومسـائلها وسـنن العـرب في كلامهـا. النـاشر محمـد عـلي بيضـون، ط1، 1418 هـ- 1997 م، ص 149.

11- ابن فارس، فتيا فقيه العرب. مجلة المجمع العربي، دمشق، ج1، مج 33 ، 1958م، ص460.

12- ابـن جنـي، الخصائـص. تـح محمـد عـلي النجـار، دار الكتـب المصريـة، القاهـرة ،ج3، صـص112-113.

13- المزهر في علوم اللغة (1 /369).

14- خليـل، د حلمـي، الكلمـة (دراسـة لغويـة معجميـة). الإسـكندرية دار المعرفـة الجامعيـة، 1998م، ص120.

15- المزهر في علوم اللغة (385/1).

16- مكـرم عبـد العـال سـالم، المشـترك اللفظـي في ضـوء غريـب القـرآن الكريـم. ط 1، عـالم الكتـب، القاهـرة، 2009م، صـص 12-13.

17- السـبت خالـد بـن عثـمان، قواعـد التفسـير جمعًـا ودراسـة. المجلـد الأول، دار ابـن عفـان، 1421 هـ، ص262.

18- ينظر: مهارش زيد علي، صور المشترك اللفظي في القرآن الكريم وأثرها على المعنى. مجلة جامعة أم القرى، العدد(54)، 1433 هـ ، صص215-227.

19- ينظر: الحباشة صابر، الاشتراك الدلالي (مقاربة عرفانية معجمية).الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2015م.

20- أبو عودة عودة خليل، التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: دراسة دلالية مقارنة. الزرقاء، الأردن، مكتبة المنار، ط1، 1985، ص75، ومابعدها.

21- الزبيدي كاصد ياسر، فقه اللغة العربية. إربد، دار الكندي، 1995، ص141 - 149.

22- المنجد محمد نورالدين، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم. ص29.

23- المعتوق، أحمد بن محمد، الألفاظ المشتركة في اللغة العربية. ص945.

24- الجرمي، إبراهيم محمد الجرمي، الألفاظ المشتركة المعاني في اللغة العربية. ص944-945.

25- مجلة علوم إنسانية، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية. السنة 7، العدد 42، صيف 2009.

26- الحباشة، صابر، الاشتراك الدلالي (مقاربة عرفانية معجمية). ص135.

27- وافي، علي عبد الواحد ، فقه اللغة. نهضة مصر، ط3، 2004م، ص:146.

28- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984م، صص 213-214.

29- المرجع نفسه، ص 221.

30- عمر أحمد مختار، علم الدلالة. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت 1982م، ص 179.

31- عمر أحمد مختار، من قضايا اللغة والنحو. صص 12-17.

32- حسان، تمام، اجتهادات لغوية. القاهرة، عالم الكتب، 2007، ص185.

33- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة. ص 308.

34- أولمان، دور الكلمة في اللغة (الترجمة العربية). ص109.

35- عمر أحمد مختار، علم الدلالة. ص99.

36- داود محمد محمد، العربية وعلم اللغة الحديث. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص188.

37- عبدالله مصطفى إبراهيم، نظرية السياق السببي في المعجم العربي. 2005، ص235-236.

38- عبد الجليل منقور، علم الدلالة. دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001،ص90.

39- الكراعين أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظر والتطبيق. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1993، ص 114-122.

40- عمر أحمد مختار، من قضايا النحو واللغة. ص 19.

41- خليل حلمي، الكلمة (دراسة لغوية معجمية). ص 126-127.

42- الشيخ عبد الواحد حسن: العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية). ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1419 هـ/ 1999م، ص 73.

43- المرجع السابق، ص111-112.

44- المرجع السابق، ص137-138.

45- المرجع السابق، ص147-148.

46- المرجع السابق، ص156.

47- التفتازاني سعد الدين، شروح التلخيص. مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج4، 1210، ص327.

48- إسماعيل شعبان محمد، تهذيب شرح الإسنوي على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ج1، ص224.

49- المزهر في علوم اللغة (369/1).

50- حسب الله علي، أصول التشريع الإسلامي. دار المعارف، مصر، ط4، 1971م، ص 294.

51- ينظر: خلاف عبد الوهاب، أصول الفقه. المطبعة المنيرية، مصر، 1403 هـ، ص 207.

52- ينظر: أصول التشريع الإسلامي. ص249.

53- ينظر: المصدر السابق، ص 249.

54- حسب الله علي، أصول التشريع الإسلامي. ص217.

55- البدخشي محمد بن الحسن، شرح البدخشي منهاج العقول. ج1، ص227.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن جني، الخصائص. تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ،ج3.
- ابن منظور، لسان العرب. بيروت، دار صادر.
- ابن فارس، أحمد:
- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. الناشر محمد علي بيضون، ط1، 1418 هـ- 1997 م.
- مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون. مصر، مكتبة الخانجي، ط3، 1402هـ
- فتيا فقيه العرب، مجلة المجمع العربي، دمشق، ج1، مج 33، 1958م.
- أبو عودة، عودة خليل، التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: دراسة دلالية مقارنة، الزرقاء. الأردن، مكتبة المنار، ط1، 1985م.
- إسماعيل شعبان محمد، تهذيب شرح الإسنوي على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ج1.
- أنيس إبراهيم، دلالة الألفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984م.
- البدخشي محمد بن الحسن، شرح البدخشي منهاج العقول. ج1.
- التفتازاني سعد الدين، شروح التلخيص. مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1210.
- الحباشة صابر، المشترك الدلالي في اللغة العربية مقاربة عرفانية معجمية. بيروت، دار الكتب الجديد، 2015م.
- حسان تمام، اجتهادات لغوية، القاهرة. عالم الكتب، 2007م.
- حسب الله علي، أصول التشريع الإسلامي. دار المعارف، مصر، ط4، 1971م.
- خلاف عبد الوهاب، أصول الفقه. المطبعة المنيرية، مصر، 1403 هـ
- خليل حلمي، الكلمة (دراسة لغوية معجمية). الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1998م.
- الجرمي إبراهيم محمد، الألفاظ المشتركة المعاني في اللغة العربية.
- داود محمد محمد، العربية وعلم اللغة الحديث. القاهرة، دار غريب للطباعة

والنـشر والتوزيـع، 2001م.
- الزبيدي تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية، ج1.
- الزبيدي كاصد ياسر، فقه اللغة العربية. إربد، دار الكندي، 1995م.
- السـبت خالـد بـن عثـمان، قواعـد التفسـير جمعًـا ودراسـة. المجلـد الأول، دار ابـن عفـان، 1421 هــ.
- السـيوطي المزهـر في علـوم اللغـة وأنواعهـا. دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط1، ج1، 1418هـ 1998م.
- سيبويه، الكتاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ج1، 1408 هـ - 1988م.
- شـاهر كاظـم فضيـل، المشـترك اللفظـي في القـرآن الكريـم، علاقيـة بمفهـوم الأشـباه والنظائـر وأهـم أسـباب نشـوئه. مجلـة القادسـية للعلـوم الإنسـانية- العـدد 1-2 مـج: 9، 2006م.
- شـاهين توفيـق محمـد، المشـترك اللغـوي نظريـة وتطبيقـا. ط1، مكتبـة وهبـة، القاهـرة، 1400 هـ ، 1980م.
- الشـيخ عبـد الواحـد حسـن: العلاقـات الدلاليـة والـتراث البلاغـي العـربي (دراسـة تطبيقيـة). ط1، مكتبـة ومطبعـة الإشـعاع الفنيـة، مـصر، 1419 هــ/ 1999م.
- الصالح صبحي، دراسات في فقه اللغة. بيروت، دار العلم للملايين، 2007م.
- عبدالله د مصطفى إبراهيم ، نظرية السياق السببي في المعجم العربي. 2005م.
- عبد الجليل منقور، علم الدلالة. دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001م.
- المـبرد، مـا اتفـق لفظـه واختلـف معنـاه مـن القـرآن المجيـد. تـح أحمـد محمد سـليمان أبـو رعد، وزارة الأوقاف والشـئون الإسـلامية، 1409هــ - 1989م.
- مجلـة علـوم إنسـانية، مجلـة دوريـة محكمـة تعنـى بالعلـوم الإنسـانية. السـنة 7، العـدد 42، صيـف 2009م.
* مختار أحمد عمر:
- علم الدلالة. ط 5، عالم الكتب، 1998م.

- من قضايا النحو واللغة. عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1974م.
- المعتوق أحمد بن محمد، الألفاظ المشتركة في اللغة العربية.
- المنجد محمد نورالدين، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم.
- مهارش د زيد علي، صور المشترك اللفظي في القرآن الكريم وأثرها على المعنى. مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (54)، محرم، 1433 هـ.
- مكرم عبد العال سالم، المشترك اللغوي في ضوء غريب القرآن الكريم. القاهرة، عالم الكتب، 2009م.
- وافي علي عبد الواحد، فقه اللغة. نهضة مصر، ط3، 2004م.
- الكراعين أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظر والتطبيق. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1993م.